الأمم المتحدة

E/CN.6/2010/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم اليوم بشأن مسألة تثير قلقاً شديداً بالنسبة لوفد فلسطين تتعلق بالتقرير الأخير الذي قدمتموه إلى الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة بعنوان "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها" (E/CN.6/2010/4). ونوّد أن نعرب عن تقديرنا لتقديم هذا التقرير الذي نعتبره في غاية الأهمية، خاصة في ضوء استمرار قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء الفلسطينيات، وما يترتب على ذلك من تدهور في أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع.

إلا أننا، بعد ذكر ما ورد أعلاه، نوّد أن نسجل أنه خلال السنوات الماضية، ينتاب وفد فلسطين قلقاً شديداً إزاء تحريف الحقائق ووجود اتجاه مثير للقلق في العديد من التقارير

* E/CN.6/2010/1.

020310 020310 10-25391 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

عن الأمم المتحدة، بما فيها بعض التقارير الصادرة عن الأمين العام، التي كان لها تأثير على تشويه سياق الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، كان ثمة ميل في عدة تقارير، بما فيها التقرير المقدم إلى لجنة وضع المرأة، سواء في الدورات السابقة أو في الدورة الحالية، لتصوير الوضع السائد بأنه نزاع بين جانبين متساويين – الإسرائيلي والفلسطيني – أكثر من تصويره في الواقع بأنه احتلال عسكري أجنبي، حيث توجد سلطة قائمة بالاحتلال، مقيدة بالتزامات واضحة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووجود شعب محتل، يتم انتهاك حقوقه الإنسانية الأساسية وغير القابلة للتصرف انتهاكا شديداً على نحو منهجي متعمد، وهو الشعب الذي يحق له أن يحظى بالحماية بموجب القانون الدولي.

ونود أن نؤكد على أنه يجب النظر في أي دراسة عن الأوضاع والتطورات في هذا الأمر في إطار السياق العام للاحتلال، الذي مما لا شك فيه يؤثر على جميع جوانب الوضع على أرض الواقع وعلى الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين في ظل الاحتلال، والذي لا يزال يشكل السبب الرئيسي لهذا النزاع. إن مواصلة تقديم التقارير، بما في ذلك استخدام صيغة معينة تغفل وجود هذا الاحتلال، بل وتتفادى ذكر كلمة ''احتلال''، وهو نمط سائد في تقرير لجنة وضع المرأة، أمر غير مقبول.

وفي هذا الصدد، وفي تقرير لجنة وضع المرأة بالتحديد، لاحظنا أنه في جميع أجزاء التقرير، وخاصة في الفرع الثاني الذي يقدم وصفا للوضع، قد أزيلت ''إسرائيل'' من جميع الحالات تقريبا التي يرد فيها وصف للانتهاكات والأحداث على أرض الواقع، مما يخلق لبساً يتعلق بمن هو في الواقع الذي يرتكب الجرائم ضد الجانب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، ينشأ غموض يتعلق فيما إذا كان الجانب الإسرائيلي أو الجانب الفلسطيني هو الذي ارتكب أعمالاً إجرامية معينة، مثل تدمير المنازل الفلسطينية، ومراكز الرعاية الصحية، والمدارس، بما في ذلك المدارس التابعة للأمم المتحدة التي لم يأت التقرير على ذكرها، وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، وإلحاق الضرر بها، خلال العدوان الإسرائيلي العسكري على قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولا يرد في التقرير أيضا أن ''إسرائيل'' هي الطرف الذي يضيّق الخناق على الشعب الفلسطيني عند أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش في الضفة الغربية المحتلة. وبدلاً من أن يذكر إسرائيل بالاسم، فإنه يثني فقط على ما يدعى بتدابير ''التخفيف'' من القيود المفروضة على التنقل في أماكن معينة في الضفة الغربية، التي يفترض كذلك أن هذه التدابير ''من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير على حرية تنقل الفلسطينيين وتنميتهم الاقتصادية ...''. ومن الواضح أن الوضع لم يكن كذلك، وليس هو كذلك الآن، ولا يضيف هذا إلا إلى تحريف الواقع القائم على الأرض.

علاوة على ذلك، فإن ما يثير قلقنا الشديد اختيار المصطلحات التي يبدو أنها تقلل من قيمة حياة الفلسطينيين من خلال جعل الوفيات من الجانب الفلسطيني تبدو أقل أهمية أو خطورة. فعلى سبيل المثال، يرد في جملة في الفقرة ٧ من التقرير، ''... يقدر أن النزاع خلّف نحو ٣٠٠ ١ شخص لقوا حتفهم و ٣٠٠ ٥ أصيبوا بجراح في صفوف الفلسطينيين''، وفي الجملة نفسها، وبالإشارة إلى وفيات الإسرائيليين، '' ... وقتل ١٤ شخصاً وأصيب أكثر من ٥٣٠ بجراح في صفوف الإسرائيليين''. إن اختيار المصطلحات لذكر أن الوفيات من الجانب الفلسطيني قد ''لقوا حتفهم'' ومن الجانب الإسرائيلي بأنهم ''قتلوا'' قد يوحي للقارئ بأن الخسائر في الأرواح من جانب الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٠٠ ١ هي ببساطة نتيجة أفعال قاموا بها هم أنفسهم من دون أن تعزى هذه الوفيات إلى أعمال محددة مثل القتل أو العنف أو العدوان العسكري، في حين يلمح بوضوح إلى أن القتلى في الجانب الإسرائيلي كانوا قد قُتلوا عمدا على يد الجانب الفلسطيني. (ومن المهم أيضا الملاحظة بأن نحو نصف القتلى في الجانب الإسرائيلي خلال هذه الفترة كانوا من قوات الاحتلال الذين قتلوا بواسطة ''نيران صديقة'').

بل يبدو أن هذه النقطة تبعث على مزيد من الأسى لأن اللغة المستخدمة في إيراد تفاصيل عما يسمى بـ ''جرائم الشرف''، التي يذكر التقرير أن الأرقام غير متوفرة، بشأنها هو أن عمليات القتل هذه ''ينبغي أن تُدان بشدة وينبغي مقاضاة مرتكبي جميع أشكال العنف ضد المرأة، وينبغي القضاء على أي مناخ يسمح بالإفلات من العقاب يُحيط بهذه الجرائم''. وبينما نتفق تماما مع هذا البيان، نجد أنه من المقلق أن الإبلاغ عن السياسات والإجراءات الإجرامية المتعمدة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وحجم انتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني، التي تشمل أيضا جرائم حرب، لم تستخدم المصطلحات القوية الملائمة نفسها.

وفي ضوء ما ورد أعلاه، وفي ضوء الحقائق الفعلية، وحقيقة الوضع على أرض الواقع، نرى أنه يجب تصويب هذا الاتجاه في تشويه الوضع على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم إيراد الوضع في سياق الاحتلال في التقارير التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك تقارير الأمين العام، وتصحيحه في التقارير المقبلة.

ونود أن نطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق لجنة وضع المرأة بغية تسجيل دواعي القلق لدينا وموقفنا بشأن تقرير لجنة وضع المرأة الحالي.

(توقيع) الدكتور رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة